حـرف الشـين

حرف الشين

الشّـــذوذ

ويقابله الاطّراد : قال ابن جنّي في (الخصائص)[١] : أصل مواضع (طرد) في كلامهم التّتابع والاستمرار .

ومنه :طَرَدْتُ الطّريدة إذا اتّبعتها واستمرّت بين يديك .

ومنه :مُطاردةالفُرسان ،واطراد الجَدْول إذا تتابع ماؤه بالرّيح .

وأمّا مواضع (ش ذ ذ) فالتّفرّق والتّفرّد . هذا أصْلُ هذين الأصْلين في اللّغة ثُمّ قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمْته وطريقه في غيرهما ، فجعل أهْلُ علم العرب ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصّناعة مطّرداً ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقيّة بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًّا / . [٢١٥]

قال : والكلام في الاطّراد والشّذوذ على أربعة أضرب :

مطّرد في القياس والاستعمال جميعاً ، وهذا هو الغاية المطلوبة ،

(١) انظر الخصائص ١/٩٦ .

وذلك نحو : قام زيد ، وضربت عمراً ، ومررت بسعيد .

ومطّرد في القياس شاذّ في الاستعمال ، وذلك نحو الماضي من (يذر) ، و (يدع) وكذلك قولهم : « مكان مُبِقلٌ » هذا هو القياس والأكثر في السماع : (باقل) . والأول مسموع أيضاً .

ومِمّا يقوي في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول (عسى) اسماً صريحاً نحو : عسى زيد قائماً أو قياماً . هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظْره ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم هنا ، وذلك قولهم عسى زيد أن يقوم .وقد جاء عنهم شيء من الأوّل في قوله :

١٨٨ ـ * لَا تَعْذُلَن إنّي عَسِيتُ صائِمَا[1] *

وقولهم : « عسى الغويرُ أبْؤساً »[2] .

---

(١) قبله :

* أكثرت في العذل مُلحّاً دائماً *

من شواهد : الخصائص ١/٩٨ ، وابن الشجريّ ١/١٦٤ ، والمقرب ١/١٠٠ ،وابن عقيل ١/١٢٤ ، والمغنى ١/١٣٣ ، والخزانة ٤/٧٧ ، والأشموني ١/٢٥٩ .

(٢) الغوير : تصغير غار ، والأبؤس : جمع بؤس ، وهو الشدّة . وأصل هذا المثل فيما يقال ـ من قول الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ، ومعه الرجال ، وبات بالغُوير على طريقه : « عسى الغوير أبؤساً » أي لعل الشر يأتيكم من قبل الغار .

انظر مجمع الأمثال للميداني ٢/١٦ .

والثالث : المطّرد في الاستعمال الشّاذ في القياس نحو قولهم : استحوذ ، وأخْوص الرِّمث[١] ، واستصوبْتُ الأمر ، واستنوق الجَمل ، واسْتَفْيل الجمل ،واسْتَتْيَست الشّاةُ ، وأَغْيَلَت المَرْأة[٢] ، وقول زُهَير :

١٨٩ ـ * هنالك إنْ يُسْتَخْوَلُوا المَالَ يُخْوِلُوا[٣] *

والرّابع ، الشّاذ في القياس والاستعمال جميعاً كتتميم مفعول فيما عينه واوٌ أو ياءٍ نحو ثوبٌ مَصْوُون ، ومِسْك مَدْووفٌ[٤] ، وفرس مَقْوودٌ ورجل مَعْوودٌ من مرضه . وهذا لا يسوغ القياس عليه ، ولا ردّ غيره إليه .

واعلم أنّ الشيء إذا اطّرد في الاستعمال وشذ في القياس فلا بدّ من اتّباع السّمع الوارد به فيه نفسه ، لكنه لا يُتّخذ أصلاً يقاس عليه

---

(١) الرّمث : في القاموس : الرّمث مرعى الإبل من الحَمْض ، وفي القاموس أخوصت النخلة : أخرجت الخوص وهو ورق النخْل .

(٢) أغيلت المرأة ولدها : إذا أرضعته وهي حامل .

(٣) تمامه :

* وإن يُسْأَلوا يُعْطُوا وإن يَيْسروا يَغْلوا *

من شواهد : الخصائص ١/٩٨ ، واللسان : « خبل » ورواية الشطر الأول فيه :

* هنالك إن يَسْتَخبلوا المال يُخْبِلوا *

ورواية اللسان هي رواية الديوان /٤٣ .

ويقال : استخبل الرجل إبلا وغنماً فأخبله : استعار منه ناقة لينتفع بألبانها وأوبارها أو فرساً يغزو عليه فأعاره .

(٤) مدووف : أي مخلوط .

غيره . ألا ترى أنك إذا سمعت : استحوذ،واستصوب ادّيتهمابحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السّمع فيهما إلى غيرهما ، فلا تقول في استقام : استقوم ، ولا في استباع : استبيع ، ولا في أِعاد : أعود .

فإن كان الشيء شاذاً في السّماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب منه ، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله .

من ذلك : امتناعك من و (وذر) و (ودع) لأنهم لم يقولوهما ،ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو :وزن ،ووَعد لو لم تسمعهما . فأمّا قول أبي الأسود :

١٩٠= لَيْت شِعْري عَن خليلي ما الّذي غاله في الحُبّ حتى وَدَعَهْ[1] / [٢١٦]

فشاذٌّ .

فأما قولهم : ودَع الشَّيءُ يَدع : إذا سكن ، فإنه مسموعٌ مُتّبع .

ومن ذلك استعمال أنْ بعد كاد نحو : كاد زيد أن يقوم وهو قليل شاذّ في الاستعمال ، وإن لم يكن قبيحاً ولا مأبياً في القياس .

ومن ذلك قول العرب : أقائمٌ أخواك أم قاعدان ؟ هكذا كلامهم .

قال أبو عثمان : والقياس يوجب أن تقول : أقائم أخواك أم قاعدٌ هُمَا ؟ إلّا إ العرب لا تقوله إلّا قاعدان ، فتصل الضمير ، والقياس يوجب

---

(١) من شواهد : الخصائص ١/ ٩٩ ، ٣٩٦ ، والمحتسب ٢/ ٣٦٤ ، والإنصاف ٢/ ٤٨٥ ، والشافية ٤/ ٥٠ ، وحاشية يس ٢/ ٧٨ .

فصله ليعادل الجملة الأولى .

قال :ومما ورد شاذّاً عن القياس مطّرداً في الاستعمال . قولهم : الخَولة والخَوَنة ، فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى و(هو) في الاستعمال منقاد غير متأبّ .

ولا تقول على هذا في جمع قائم : قومَه ولا في صائم : صَوَمَة . وقد قالوا على القياس : خانة ،ولا تكاد تجد شيئاً من تصحيح هذا في الياء ، لم يأت عنهم في نحو: بائع وسائر: بَيعَة ولا سَيَرة، وإنما شذّ ما شذّ من هذا مِمّا عيْنُهُ واو لا ياء نحو : الخونة والخولة ، والحُوَل والدُّول .

وعِلّته عندي قرب الألف من الياء وبُعْدِها عن الواو، فإذا صححت نحو الخَوَنة كان أسهل من تصحيح نحو : البيعة ، وذلك أن الألف لمّا قربت من الياء أسرع انقلابُ الياء إليها ، وكان ذلك أسوغ من انقلاب الواو إليها لِبُعْد الواو عنها .

وفي (شـرح المفصـل) لابن يعيش : من الشّـاذ في القيـاس والاستعمال دخول أل على المضارع في قوله :

١٩١ -ويُسْتَخْرَجُ الْيَرْبُوعُ من نَافِقائِه ومن جُحْرِهِ ذي الشِّيحَةِ الْيُتَقَصَّعُ[1]

---

(١) من شواهد : النوادر/٢٧٦ ، والإنصاف : ١٥٢/١ ، وابن يعيش ١٤٣/٣ ، والخزانة ٤٨٨/٢ .

هذا وبعض المراجع رفعت اليربـوع على الفاعليـة ليستخرج بفتـح الياء ، وضمته على النيابة عن الفاعل ليستخرج بضمّ الياء . وفي النوادر « المتقصع » =

قال والذِي شَجّعه على ذلك أنه رأى الألف واللّام بمعنى الذي في الصّفات فاستعملها في الفعل على المعنى . وقوله :

١٩٢ ـ مِنَ اجلك يا الّتي تَيّمت قَلْبي وَأَنت بَخِيلةٌ بالوُدّ عَنّي (١)

شاذٌّ قياساً واستعمالاً . أمّا القياس فلما فيه من نداء ما فيه الألف واللّام ، وأمّا الاستعمال فلأنه لم يأت منه إلاّ حرف أو حرفان .

وقولهم «يا صاح» ، و «أطرق كرا» ترخيم : صاحب وكروان شاذٌّ قياساً واستعمالاً ، أما القياس ؛ فلأنّ الترخيم بابه الاعلام ، وأما

= بالميم وعلى ذلك فلا شاهد في البيت .

وفي ط والنسخ المخطوطة ، والمراجع : « ذو الشيحة » بالحاء . وقد علق البغدادي في الخزانة ١/١٩ ناقداً هذه الرواية فقال : « بالشيحة » رواه أبو عمر الزاهد وغيره تبعاً لابن الأعرابيّ ، وقال : لكل يربوع شيحة عند جحره . وردّ الأسود أبو محمد الأعرابي الغندجاني على ابن الأعرابيّ وقال : ما أكثر ما يصّحف في أبيات المتقدمين ، وذلك أنه توهم أن (ذا الشيحة) موضع ينبت الشيح ، وإنما الصحيح : « ومن جحره « بالشيخة » بالخاء المعجمة ، وقال : هي رملة بيضاء في بلاد بني أسد وحنظلة ، وكذا رواه الجرميّ أيضاً ، والشين في الروايتين مكسورة . والشاهد ثاني أبيات سبعة رواها أبو زيد في نوادره لذي الخِرَق الطُّهَويّ .

واليربوع : دويبة تحفر الأرض وله جحران: أحدهما : القاصعاء ، وهو الذي يدخل فيه. والآخر : النافقاء وهو الجحر الذي يكتمه ويظهر غيره .

(١) من شواهد : سيبويه ١/٣١٠ ، والإنصاف ١/٣٣٦ ، وابن يعيش ٢/٨ ، والخزانة ١/٣٥٨ .

[٢١٧] الاستعمال فلقلة المستعملين له / .

قال قولهم : مِنَ ابنِك بالفتح شاذٌّ في القياس دون الاستعمال .

وقولهم : مِنِ الرّجل بالكسر شاذ في الاستعمال صحيح في القياس وهي خبيثة لقلّة المستعملين .

قال وحكى بعضهم : أن من العرب من يعتقد في (أمس) التّنكير ويعربه ، ويصرفه ويُجْريه مُجْرى الأسماء المتمكنة فيقول ذهب أمسٌ بما فيه ،على التنكير ،وهو غريب في الاستعمال دون القياس .

فـــائـــدة

[في المراد بالشاذ]

قال الجاربردي في (شرح الشّافية) : اعلم أن المراد بالشّاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير النّظر إلى قلة وجوده وكثرته كالقَوَدَ .

والنـــادر : مـا قـــلّ وجودُهُ ، وإن لم يكن بخـــلاف القيـاس (كَخَزْعال)[1] .

(١) قال ابن عصفور في الممتع ١/١٥١ : « وعلى فَعْلال ، ولا يكـون إلاَّ في المضعف الذي الحرفان الأخيران منه بمنزلة الأوّلين ، فالاسم نحو : زَلْزال ، والصفة نحو : صَلصال إلاَّ حرف واحد شَذّ من غير المضاعف . حكاه الفرّاء وهو ناقة بها خَزْعال .

والخَزعال بفتح الخاء ـ كما في القاموس ـ : ظَلَع : وهو داءٌ يصيب الناقة .

والضعيف : ما يكون في ثبوته كلام كـ « قُرطاس» بالضّم .

* * * *

الشيء إذا أشبه الشّيء أعطي حُكماً من أحكامه على حسَب قُوّة الشّبَه

ذكره ابن يعيش في (شرح المفصّل) قال : وليس كُلّ شَبَهٍ بين شيئين يُوجِب لأحدهما حُكْماً هو في الأصل للآخر ، ولكن الشّبه إذا قوي أَوْجَب الحكم ، وإذا ضعف لم يُوجِب،فكلّما كان الشبّه أخص كان أقوى ، وكلما كان أعمّ كان أضعف . فالشّبه الأعم كشَبه الفعل الاسمَ، من جهة أنه يدلّ على معنىً فهذا لا يُوجِب له حُكْماً؛لأنه عامّ في كُلّ اسمٍ وفعل ، وليس كذلك الشّبه من جهة أنـه ثانٍ بـاجتماع السَّبَبَين فيه ، لأن هذا يخصّ نوعاً من الأسماء دون سائرها فهو خاصّ مقرّب للاسم من الفعل .

ومن فروع ذلك: الحال لما أشبهت الظّروف عمل فيها حروف المعانى (كليت) و (كأن) .

ومنها: ألف الإلحاق لمّا أشبهت ألف التأنيْث من حيثُ إنها زائدة/ [٢١٨] وأنها لا تدخل عليها تاءُ التأنيث كانت من أسباب مَنْع الصرف .

ومنها:(سراويل) لما أشبه صيغة منتهى الجموع منع الصرف .

ومنها:الشبيّه بالمضاف ينصب في النداء كالمضاف نحو : يـا ضارباً زيداً،ويا مضروباً غلامُه . .

قال ابن يعيش : ووجه الشبّه بينهما من ثلاثة أوجه : أحدها : أن الأول عامل في الثّاني كما كان المضاف عاملاً في المضاف إليه .

فإن قيل : المضاف عامل في المضاف إليه الجّر،وهذا عامـل نصباً أو رفعاً فقد اختلفا .

قيل : الشيءِ إذا أشبه الشيء من جهة فلا بـد أن يفارقـه من جهاتٍ أُخَر . ولولا تلك المفارقة لكان إياه،فلم تكن المفارقة قادحة في الشّبه .

الوجه الثاني : أن الاسم الأوّل يختّص بالثاني كما أن المضاف يختص بالمضاف إليه ، ألا ترى أنَ قولنا : يا ضارباً رجلاً أخصّ من قولنا : يا ضارباً .

الثالث : أنّ الاسم الثّاني من تمام الأول،كما أن المضاف إليه من تمام المضاف .

وقال السّخاويّ في (شرح المفصّل) : إذا أشبه الشيء الشيء في أمرين،فما زاد أعطي حُكمه ما لم يَفْسد المعنى ؛ ولهـذا عملت (مـا) عمل ليس لمّـا أشْبَهَتْها في النّفي مـطلقاً ، وفي نَفْي الحـال خاصّة .

وقال ابن هشام في (المُغْني) : قد يُعْطي الشيّء حُكْم ما أشبهه في معناه، أو لفظه، أو فيهما .

فأما الأول فله صورٌ كثيرة :

أحداها : دخولُ الباء في خبر أنّ في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمواتِ والأَرْض وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنّ بقادرٍ ﴾[1] لأنه في معنى : أَوَليس اللهُ بقادر ، وفي ﴿ كَفَى باللهِ شَهِيداً ﴾[2] لما دَخَلَهُ من معنى اكْتَفِ باللهِ شهيداً ، وفي قوله :

١٩٣= * لاَ يَقْرَأن بالسُّورِ »[3]

(١) الأحقاف / ٣٣ .

(٢) الرعد / ٤٣ ، وتكررت في آيات أخر .

(٣) من شواهد : المخصص ١٤/٧٠ ، ٢٠١ ، والخزانة ٣/٦٦٧ ، والمغنى ١/٢٧ ، ١١٥ ، ٢/٧٥١.

والبيت بتمامه :

تلك الحرائر لا ربّاتُ أَحْمِرَةٍ سودِ المحاجرِ لا يَقْرَأْنَ بالسُّور

وقال البغداديّ في الخزانة : والبيت وقع في شعرين أحدهما للراعي النّميري والثاني للقتّال الكلابيّ .

أما الأول فهو من قصيدةٍ أوّلها :

يا أهلُ ما بالُ هذا الليل في صَفَرِ يزداد طولاً وما يزداد في قِصَرِ

وأمّا الشعر الثاني للقتال قاله في ابنه عبد السّلام .

عبد السّلام تأمّل هل ترى ظُعُناً إنّي كبِرْتُ وأنت اليوم ذو بَصَرِ

ومعنى البيت ـ كما قال الجواليقيّ : هن خيراتٌ كريمات يتلون القرآن ، ولسن بإماء سود ذوات حُمُرٍ يسقينها .

لمّا دخله معنى : لا يتقرّبْن بقراءة السّور ، ولهذا قال السّهيليّ : لا يجوز أن تقول : وصل إلى كتابُك فَقَرأْتُ به على حد قوله :

* لا يقرأن بالسور * .

[٢١٩] لأنه عارٍ من معنى التقرّب / .

الثانية : جواز حذف خبر المبتدأ في نحو : إن زيداً قائم وعمرٌو اكتفاءً بخبر إنّ لما كان : إنَّ زيداً قائم في معنى : زيد قائم ، ولهذا لم يَجز : ليت زيداً قائمٌ وعمرو .

الثالثة : جواز : أنا زيداً غيرُ ضاربٍ لمّا كان في معنى : أنا زيداً لا أضرب ، ولولا ذلك لم يجز ، إذْ لا يتقدّم المضاف إليه على المضاف ، فكذا لا يتقدّم معموله لا تقول : أنا زيداً أوّلُ ضاربٍ ، أو مثلُ ضاربٍ .

الرابعة : جواز : غيرُ قائمٍ الزّيدان ، لما كان في معنى : ما قائمٌ الزّيدان ، ولولا ذلك لم يجّز ؛ لأنّ المبتدأ إمّا أن يكون ذا خبرٍ أو ذا مرفوعٍ يغني عن الخبر .

الخامسة : إعطاؤهم : ضاربُ زيدٍ الآن أو غداً حكم ضاربٌ زيداً في التنكير لأنه في معناه ، فلهذا وصفوا به النكرة ، ونصبوه على الحال ، وخفضوه (بربّ) وأدخلوا عليه (أل) ، ولا يجوز شيءٌ من ذلك إذا أريد المضيُّ ، لأنه حينئذٍ ليس في معنى النّاصب .

السادسة : وقوع الاستثناء المفرّغ في الإيجاب نحو : ﴿ **وإنّها**

لكبيرة إلاّ على الخاشعين ﴾[١] . ﴿ ويأبَى أللهُ إلاّ أن يُتِمَّ نُورَه﴾[٢] لمّا كان المعنى : وإنها لا تَسْهُل إلاّ على الخاشعين ، ولا يريد الله إلا أن يُتِمّ نُورَهُ .

السابعة : العطف بـ (ولا) بعد الإيجاب في نحو قوله :

١٩٤= * أبي اللهُ أن أَسْمُو بأُمٍّ ولا أَبِ[٣] *

لمّا كان في معناه : قال الله لا تسم بأمّ ولا أبٍ .

الثامنة : زيادة (لا) في قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ لا تَسْجُدَ ﴾[٤] قال ابن السّيد : المانع من الشيء أمرٌ للممنوع أنْ لا يفعل ، فكأنه قيل : ما الذي قال لك لا تَسْجُد .

التاسعة : تعدّي (رضِيَ) (بَعِلْى) في قوله :

١٩٥ = * إذَا رَضِيَتْ عليّ بنو قُشَيرٍ [٥] *

---

(١) البقرة /٤٥ .

(٢) التوبة /٣٢ .

(٣) صدره :* فما سوّدتني عامر عن وراثة *

من شواهد : المغنى ٢/٧٥٣ ، والخزانة ٣/٥٢٧ .وقد ذكر البغداديّ أن الشاهد من أربعة أبيات لعدوّ اللّه عامر بن الطفيل على ما في ديوانه ، وكانت كنيته في السلم (أبو علي) وفي الحرب (أبو عقيل) .

(٤) الأعراف /١٢ .

(٥) تمامه :

* لعمرُ اللّه أعجبني رضاها *

لمّا كان رضي عنه بمعنى : أقبل عليه بوجه وُدِّهِ .

وقال الكسائي : إنما جاز هذا حملاً على نقيضه وهو : سَخِط .

العاشرة : رُفِع المستثنى على إبداله من الموجَب في قراءة بعضهم : « فشَرِبُوا منه إلا قليلٌ منهم »[١] لمّا كان معناه : فلم يكونوا [٢٢٠] منه بدليل « فَمَنْ شَرِبَ مِنه / فَلَيْس مِنّي » .

الحادية عشرة : تذكير الإشارة في قوله تعالى : ﴿ فَذانِك بُرْهانان ﴾[٢] مع أن المشار إليه اليد والعصا ، وهما مؤنثان ، ولكن المبتدأ عين الخبر في المِعنى ، والبرهان مذكّر . ومثله ﴿ ثم لَمْ تَكن فِتْنَتُهُم إلاّ أن قالوا ﴾[٣] فيمَنْ نَصَب الفتنةَ وأنّثَ الفعل .

الثانية عشرة : قولهم : « علمتُ زيدٌ مَنْ هُو » برفع زيد جوازاً ، لأنه نفس « مَنْ » في المعنى .

الثالثة عشرة : قولهم : إن أحداً لا[٤] يقول ذلك ، فأوقع أحداً[٥]

من شواهد : المغنى ٢/٧٥٤ ، وشرح شواهده للسيوطيّ / ٩٥٤ ، والخصائص ٢/٣١١ ، والخزانة ٤/٢٤٧ .

(١) البقرة ٢/٢٤٩ . وهي قراءة عبد الله بن مسعود ، وأبيّ ، والأعمش . وانظر قراءة رقم ٧٥٥ في معجم القراءات .

(٢) القصص / ٣٢ .

(٣) الأنعام / ٢٣ .

(٤) في ط : « إلاّ » تحريف صوابه من المغنى ٢/٧٥٤ والنسخ المخطوطة .

(٥) في ط : « أحد » تحريف .

في الإثبات ؛لأنه نفس الضّمير المستتر في يقول ، والضمير في سياق النّفي فَكَانَ[١] « أحدٌ» كذلك .

والثاني : وهو ما أعطي حكم الشيء المشبّه له في لفظه دون معناه ، له صور كثيرة :

أحداها : (أنْ) بعد (ما) المصدريّة الظرفيّة ، وبعد (ما) التي بمعنى الّذي زيادة لأنها بلفظ (ما) النافية كقوله :

١٩٦= * ورجّ الفَتى لِلْخَيْر ما إنْ رأيتَهُ[٢] *

وقوله :

---

(١) في ط : « فكأن أحد » تحريف صوابه من المغنى والنسخ المخطوطة .

(٢) من شواهد : المغنى ١/٢٢ ، ٣٧ ، ٣٣٧ ، ٢/٧٥٦ ، وسيبويه ٢/٣٠٦ ، والخصائص ١/١١٠ ، وابن يعيش ٨/١٣٠ ، والمقرب ١/٩٧ ،والعينيّ ٢/٢٢ ، والتصريح ١/١٨٩ ، والأشموني ١/٢٣٤ ، والهمع والدرر رقم ٤٣٢ .

وتمامه :

* على السِّنّ خيراً لا يزال يزيدُ *

ونسب البغداديّ في شرح شواهد المغنى البيت إلى المعلوط بن بدل القريعي بالعين والطاء المهملتين على وزن مضروب ، وبَدَل بفَتحتين ، والقريعي نسبة إلى قريع بن عوف بن كعب . . . بن تميم ،انظر شرح أبيات مغنى اللبيب ١/١١٤ . وفي اللسان : « أنن » بَنْل بالذال الساكنة مكان « بدل » بالدال المفتوحة .

١٩٧= * يُرجّى المرْءُ ما إنْ لاَ يَراهُ[١] *

فهذان محمولان على نحو قوله :

١٩٨= * ما إنْ رأيتُ ولا سَمِعْتُ بمثله[٢] *

الثانية : دخول لام الابتداء على (ما) النافية حملاً لها في اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدأ كقوله :

١٩٩= * لَمَا أَغْفَلتُ شُكْرَكَ فَاصْطَنِعْنِي[٣] *

فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك : « لَمَا تَصْنَعُهُ حَسَنٌ » .

الثالثة : توكيد المضارع بالنّون بعد (لا) النافية حملاً لها في

---

(١) تمامه :

* وَيَعْرِضُ دون أدناه الخطوبُ *

من شواهد : المغنى ٢٢/١ ، ٧٥٦/٢ ، والخزانة ٥٦٧/٣ ، والهمع والدرر رقم ٤٣١ .

(٢) تمامه :

* كاليومِ هانِىءَ أَيْنَقٍ جُرْبِ *

من شواهد : ابن يعيش ٨٢/٥ ، ١٢٨/٨ ، والمغنى ٧٥٧/٢،وهو لدريد بن الصّمة .

(٣) تمامه :

* فكيف ومن عطائك جُلُّ ما لي *

من شواهد : المغنى ٧٥٧/٢ .

اللّفظ على (لا) الناهية نحو ﴿ واتّقُوا فتنةً لا تصِيبَنّ الّذِين ظَلَمُـوا مِنْكم خاصّةً ﴾[١] .

الرابعة : حذف الفاعل في نحو : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾[٢] لّمّا كان أَحْسِن بزيد مشبهاً في اللفظ لقولك : امرر بزيدٍ .

الخامسة : دخول لام الابتداء بعد إنّ التي بمعنى : نَعَمْ لِشَبَهِها في اللفظ بـ«إنّ»المؤكّدة قـالـه بَعْضُهم في قـراءة ﴿ إنّ هـذانِ لساحِرانِ ﴾[٣] .

السادسة ؛ قولهم : اللّهم اغفر لنا أَيَّتُها العصـابةُ بضم أيّـة ، ورفع صفتها كما يقال يـأيّتها العصابةُ ، وكان حقّه النّصب كقولهم : «نحن العُرْبَ أَقْرى النّاس / للضيف»، ولكنه لما كان في اللفظ بمنزلة [٢٢١] المستعمل في النّداء أعطى حكمه،وإن انتفى موجب البناء .

السابعة : بناء باب حزام تشبيهاً له بِنَزالِ .

الثامنة : بناء (حاشا) في: ﴿ وقلن حاشا لله ﴾[٤] لشبهها في

---

(١) الأنفال / ٢٥ .

(٢) مريم / ٣٨.

(٣) طه /٦٣ ، وهي قراءة نافع ، وابن عامر ، وحمزة ، وعاصم ، والكسائي وآخرين . انظر قراءة رقم ٥١٩٧ في معجم القراءات .

(٤) يوسف /٣١ .

اللّفظ بحاشا الحرفيّة :

التاسعة : قول بعض الصحابة : « قَصَرْنا الصلاة مع رسولِ الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كُنّا قطُّ » وآمنه » فأوقع قطُّ بعد (ما) المصدرية كما تقع بعد (ما) النافية .

العاشرة : إعطاء الحرف حكم مقاربه في المَخْرج حتى ادغم فيه نحو : ﴿ خَلَقَ كُلَّ شيء ﴾[١] ،و ﴿ لَك قُصوراً ﴾[٢] وحتى اجتمعا رويَّين كقوله :

٢٠ = بُنَيَّ إن البِرَّ شيءٌ هَيِّنُ المنطِقُ اللَّينُ والطُّعَيِّمُ[٣]

والثالث : وهو ما أُعطِي حُكَمَ الشّيء لمشابهته له لفظاً ومعنىً ، نحو : اسم التّفضيل ، وأفعل في التّعجّب ، فإنهم مَنَعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظّاهر لشِبَهه بأَفْعل في التّعجب وَزْناً وأَصْلاً ،وإفادة للمبالغة ، وأجازوا تصغير أفعل في التّعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا[٤] .

(١) الأنعام /١٠١ .

(٢) الفرقان /١٠ .

(٣) من شواهد : النوادر /٤٠٠ ، والمقتضب ٢١٧/١ ، والمنصف ٦١/٣ ، وابن الشجريّ ٢٧٦/١ ، وابن يعيش ٣٥/١٠ ، ١٤٤ ، والمغنى ٧٥٩/٢ ، والخزانة ٥٣٣/٤عرضاً ،وفي النوادر نسبه إلى امرأة لم يسمها حيث قال : « وقالت امرأة لابنها » .

(٤) انتهى النص الذي نقله عن المغنى بتصرّف .

وقال الأبذي في (شرح الجُزوليّة) : حذفت (أن) مع (عسى) تشبيهاً (بكاد) .

وزعم ابن السّيد : أن الأحسن أن يقال : شبّهت (عسى) بـ(لعلَّ) ، لأن كُلًّا منهما رجاء ، وكما حملوا لعلّ على عسى ، فأدخلوا في خبرها « أنّ » نحو :

٢٠١ = * لعلّك يوما أن تُلِمَّ مُلِمَّةٌ *[1]

وقال ابن الصائغ : هذا الذي قاله ممكن وتشبيه الفعل بالفعل أوْلى من تشبيهه بالحَرْف .

* * * * * *

(١) تمامه :

* عَلَيْك من اللاّئي يَدعْنَك أجدعا *

من شواهد : المقتضب ٣/٧٤ ، وابن يعيش ٨/٨٦ ، والخزانة ٢/٤٣٣ ، واللسان : « عل » وهو لُمَتَمِّم بن نويرة .

الشّيئان إذا تضادّا تضادّ الحُكمُ الصّادرُ عنهما

ذكر هذه القاعدة ابن الدّهان في (الغُرّة) قال : ولهذا نظائر في المعقولات ، وسائر المعلومات مشاهداً ومقيساً ، ألا ترى أن الإعراب لما كان ضدّ البناء ، وكان الإعراب أصله الحركة والتَنقُّل كان البناء أصله الثبوت والسّكون . وكذلك الابتداء لما كان أصله الحركة ضرورة كان الوقف أصله السكون / . [٢٢٢]

الشّرّوط المتضادّة في الأبواب المختلفة

قال ابن هشام : العرب يشترطون في بابٍ شيئاً ، ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم ، وصحيح أقيستهم ، فإذا لم يتأمّل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط .

من ذلك :اشتراطهم الجمُود لعطف البيان والاشتقاق للنّعت ، والتعريف لعطف البيان ، ونعت المعرفة ، والتّنكير للحال والتمييز، وأفعل مِن ،ونعت النّكرة ، وتعريف العلميّة بخصوصه لمنع الصرّف ، وتعريف اللاّم الجنسيّة لنعت الإشارة،وأي في النّداء ،وفاعل نعم وبئس،

والإبهام في ظروف المكان ، والاختصاص في المبتدأ، وصاحب الحال ، والإضمار في مجرور لولا ،ووحد،وليّ ، وسَعْدى وحَنَانَيْ ، وفي مرفوع خبر كان وأخواتها إلاعسى ،تقول : كاد زيد يموت،ولا يجوز يموت أبوه ، ومرفوع اسم التّفضيل في غير مسألة الكُحْل ، والإظهار في تأكيد الاسم المظهر ، والنعت والمنعوت، وعطف البيان والمبيّن ، والإفراد في الفاعل ونائبه ، والجملة في خبر أنّ المفتوحة إذا خفّفت ، وخبر القول المحكيّ نحو : قولي : لا إله إلا الله ،وخبر ضمير الشأن ، والجملة الفعليّة في الشروط غير لولا ، وفي جواب (لو) و(لولا) والجملتين بعد لمّا ، والجمل التالية لأحرف التّحضيض، وجملة ، أخبار أفعال المقاربة ، وخبر أنّ المفتوحة بعد لو عند الزّمخشري ومتابعيه نحو : (ولو أنّهم آمنوا)[1] ، والاسمية بعد إذاالفجائيّة ، وليتما على الصحّيح فيهما ، والأخبار في الصّلة، والصفة، والحال، والخبر، وجواب القسم غير الاستعطافي ، والإنشاء في جواب القسم الاستعطافي ، والوصف في مجرور رُبَّ إذا كان ظاهراً ، وأي في النّداء ، والجَمّاء في قولهم : جاؤا الجماء الغفير ، وما وطّىء به من خبر أو صفة أو حال ، وعدم الوصف في فاعل نعم ، وبئس ، والأسماء المتوغّلة في شبه الحرف إلّا مَنْ وما النكّرتين، والضمير ، والتقديم في الاستفهام والشرط وكم الخبريّة ، والتأخير في الفاعل ونائبه ، ومفعول التعجب،والمفعول الذي هو أي الموصولة ، والمفعول الذي هو أن وصلتها ، والمبتدأ الذي هو أن

(١) البقرة / ١٠٣ .

وصلتها ، والحذف في أحد معمولي (لات)، وعدم الحذف في الفاعل
[٢٢٣] ونائبه / والجارّ الباقي عمله ، والرابط في المواضع الأحدَ عشر السابقة ،
وعـدم الرابط في الجملة المضـاف إليها ، نحـو : يوم قـام زيـد ،
والإضافة في بناء أي الموصولة، والقطع عنها في بناء :قبلُ وبعدُ وغيرُ .